



قرار وزير الاقتصاد والتجارة
رقم (٤٠) لسنة ٢٠٢٥م
بشأن إقرار حكم بالاستيراد والتصدير

وزير الاقتصاد والتجارة،،،

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 03/أغسطس/2011م وتعديلاته .
 وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 17/ديسمبر/2015م .
 وعلى مخرجات ملتقى الحوار الليبي المنعقد بتاريخ 09/نوفمبر/2020م .
 وعلى القانون رقم (23)، لسنة 2010م، بشأن النشاط التجاري ولوائحه التنفيذية والقرارات الصادرة بمقتضاه .
 وعلى ما قررته مجلس النواب الليبي في جلسته المنعقدة في مدينة سرت بتاريخ 10/مارس/2021م،
 بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية .
 وعلى قرار مجلس الوزراء لحكومة الوحدة الوطنية رقم (235)، لسنة 2021م، باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الاقتصاد والتجارة وتنظيم جهازها الإداري .
 وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (193)، لسنة 2021م، بشأن اعتماد النظام المنسق لتصنيف وتبويب السلع .
 وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (359)، لسنة 2021م، بشأن تحديد قوائم السلع المحظور والمقصور تصديرها وتصديرها .
 وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (14)، لسنة 2022م، بشأن اصدار التنظيم الداخلي لوزارة الاقتصاد والتجارة .
 وعلى كتاب السيد / محافظ مصرف ليبيا المركزي رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (2/1211)، المؤرخ في 19/01/2025م .

قرار

مادة (1)

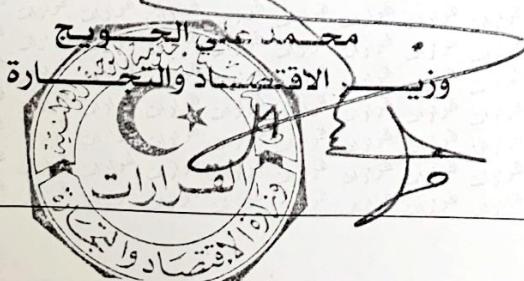
في مقام تنفيذ المادة (1201) من القانون رقم (23)، لسنة 2010م بشأن النشاط التجاري والقضية
بأن تتم عمليات الدفع المتعلقة بالتصدير والاستيراد وفقاً للطرق المصرفية المعتمدة:-
- يحظر مزاولة نشاط الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير إلا من خلال العمليات المصرفية
المعتمدة من مصرف ليبيا المركزي، كما يحظر أن تكون التحويلات المالية لتأسيس الشركات
المشتركة أو فتح فروع للشركات الأجنبية في ليبيا أو الاستثمار إلا وفق العمليات المصرفية
المعتمدة من مصرف ليبيا المركزي.

مادة (2)

تلزم مصلحة الجمارك وكافة الجهات المعنية بهذا القرار بوضعه موضع التنفيذ والتقييد بما جاء
في أحكامه.

مادة (3)

يعمل بهذا القرار اعتباراً من ١/أبريل/2025م.



١٤٤٦هـ
٢٠٢٥م

الوثيقة
القانونية
الوحدة
الجوب
٢٦/١/٢٠٢٥